تماماً كما تعيشها المنظمات الشعبية الاخرى. غير ان هذه الحالة لا يمكن ان تتبدل الا بمزيد من «الحوار» ومزيد من الديمقراطية بين قواعد الاتحاد كافة. اما استبدال «الوصفة» السياسية والتنظيمية المعمول بها حالياً بوصفة أخرى تنتمي الى نظرية التفرد اياها، فلن يحل أزمة ولن يريح مأزومين. ان ذلك سوف يتكفل، فقط، بافتتاح حانوت صغير برفوف قليلة قد تتوفر فيها بعض الكتيبات، ولكنها لن تكون، أبداً، ساحة للتعبير عن طموحات الكتاب الفلسطينيين وتطلعاتهم.

المجلس الوطني تكويعة جديدة ؟

في تطرقه الى الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لا يخفي جريس خيبة أمله من النتائج التي تمخضت عنها هذه الدورة. بل ويشير الى ان هذه النتائج شكلت خطوات الى وراء. وحين يريد تحديد المسؤولية عن ذلك، فانه يلقي التهمة على التيار «الشعبوقراطي» (نسبة الى الجبهتين، الشعبية والديمقراطية)، ولكنه يسارع فيؤكد لنا ان هذا التيار الشعبوقراطي ما كان له ان ينجح في مسعاه لو لم يقابله استعداد «يميني». ونتيجة لهذا «التفاهم» الجماعي على التراجع، تمت «كما يبدو تكويعة سياسية فلسطينية كلاسيكية، اضطر ' اليمين' الى تنفيذها، استناداً الى معطيات مشكوك في صحتها، من ناحية، وسعياً الى ' وحدة ' بدا كأنه لا تهنأ له زعامة معها الا بوجود الشعبوقراطيين على جانبيه، في عناق مشكوك في جدواه، من ناحية أخرى» (ص ١٣).

أما «التكويعة» التي يقصدها الكاتب، فيبين لنا انها قرار المجلس الوطني الداعي الى السعي من أجل اقامة علاقات طبيعية مع سوريا، اشترط المجلس ان تتم على اساس الاحترام المتبادل، وكذلك «أحلام العودة الى لبنان»، كما أطلق الكاتب على دعوة المجلس للتمسك باتفاق القاهرة الذي ينظم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية. ففي حين يبرع جريس في تعداد نقاط الخلاف مع سوريا، على الصعيدين النظري والواقعي، داعياً الى غلق بوابة سوريا، يهرع الى استنكار اغلاق بوابة القاهرة، ويجهد في شرح طويل لتبيان أهمية تحييد مصر على الاقل، ما دمنا لا نملك ان نتأمل فائدة من العلاقة معها، كما يقرّنا الكاتب. الاطرف من ذلك كله، ان جريس يعيد علينا قراءة البيان الرسمي المصري الذي يغمز من شرعية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني في محاولة لارهابنا، بالقول: «أليس هذا ما جرّته قرارات المجلس بشأن العلاقة مع مصر ؟». ومع ان جريس يعترف، في مواقع أخرى من مقالته، بأن مصر كامب ديفيد لا تملك أمر نفسها، الا انه، مع ذلك، حريص أشد الحرص على «اتقاء شرها»، بل على استرضائها بأي شكل كان، الى الدرجة التي استخدم فيها تعبير «ما يسمى بالحركة الوطنية المصرية»، تماماً كما فعل الناطقون الرسميون المصريون، وكأنه يقول لهم انه معهم وعلى الخط تماماً. ومع ذلك، فان «حدوتة» العلاقات المصرية ـ الفلسطينية هي «حدوتة» اخرى، ولسنا من السذاجة، أبداً، كي نقتنع بأن مصر استجابت لقرارات المجلس الوطني وقطعت العلاقات، كما يقول الكاتب. فالغضب والتهديد المصريان بدآ منذ شاعت النية الفلسطينية لالغاء «اتفاق عمان». النظام المصري يعرف ـ كما نعرف جميعاً ـ ان مدخله للضغط على م.ت.ف. هو مدخل أردني، وهو يكمن في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، وهو، من هنا، بعث الوسطاء واطلق التهديدات في محاولات لم تتوقف لثني القيادة الفلسطينية عن الغاء الاتفاق، بل وللضغط عليها من أجل قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨. اذ هكذا تستقيم المعادلة التسووية المصرية، التي لا تعدو ان تكون طلبات أميركية ـ اسرائيلية، دون ان يعني ذلك، ولو للحظة واحدة، ان الاميركيين والاسرائيليين سوف يقبلون بمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي، او بالاقرار في حق شعب فلسطين بدولة مستقلة.

المؤتمر الدولي ـ هروب مبكر

على ان هذه الافكار جميعاً، وبكل ما تطرحه من خلاف واختلاف، ليست في نظرنا الا نقاط ارتكاز للخلاف الاساس، والمفصلي، الذي تطرحه مقالة صبري جريس. انها التمهيد لتثبيت هذا الافتراق الذي يأخذ، هذه المرة، طابعاً استراتيجياً ولا يتوقف عند محطة تكتيكية. ما نعنيه، بالضبط، هو الموقف من المؤتمر الدولي. فمنذ البداية، تعلن المقالة شبه استنكار لهذه الموضوعة برمتها، بل وتعتبر الدعوة ـ مجرد الدعوة ـ الى عقد مؤتمر دولي